الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

هـل مـن علاقة بـين نتائـج الانتخابـات والإرهـاب الدمـوي فـي العراق؟

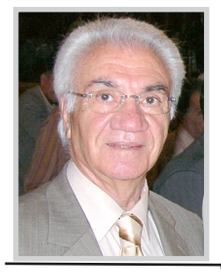

كاظم حبيب

(١)

لم يكن قانون الانتخابات العامة يجسد الروح الديمقراطية الضرورية التي يفترض أن تتوفر فيه ليعبر عن رأي الناخبات والناخبين بصورة ديمقراطية ويمنع الاعتراضات الواقعية التي نشأت والتي تسببت بمصادرة نسبة مهمة جداً من أصوات الناخبات والناخبين، وبالتالي حرمان مجموعة من المرشحات والمرشحين من الفوز بالانتخابات والجلوس مع الآخرين تحت قبة البرلمان لتعبر عن رأي الناخبات والناخبين في القضايا التي يعالجها المجلس النيابي. لقد كان الأفضل أن يكون العراق دائرة انتخابية واحدة ويؤخذ بالقاسم المشترك لعموم العراق وليس كما جرى وأخل كثيراً بأصوات الناخبات والناخبين. ولا بد من معالجة هذا الأمر بروح ديمقراطية بعيدة عن ضيق الأفق الطائفي أو القومي أو الحزبي وذلك بتعديل القانون.

(٢)

لم تكن الحملة الانتخابية التي سبقت يوم الاقتراع نظيفة، بل تخللتها الكثير من الحوادث التي كان المفروض معالجتها قبل ذاك وبهدوء وموضوعية. لم يكن غريباً على بلد مثل العراق أن تحصل فيه بعض الأمور التي نعتبر تجاوزات فعلية على ديمقراطية الانتخابات والتي مارستها بعض القوائم أو بعض المرشحين مثل تقديم الهدايا والعطايا وتوزيع الأموال لشراء الأصوات أو ممارسة التأثيرات الدينية والمذهبية والعشائرية على الناخبات والناخبين. وكان على المفوضية المستقلة استخدام حقها المشروع في متابعة ومحاسبة أولئك الذين ارتكبوا هذه الظواهر السلبية التي أخلت كثيراً بسلامة العملية الانتخابية.

(٣)

ليس غريباً أن يحصل في بلد مثل العراق تزويراً أو تزييفاً بنسبة معينة. إلا أن هذه النسبة التي حصلت لا يمكنها أن تغير كثيراً من الصورة التي خرجت بها الانتخابات ونسبة الانحراف لن تكون أكثر من ٥٪ في أسوأ الأحوال، وبالتالي كان لا بد من الاعتراف بالنتائج وتقديم اعتراضات بطريقة هادئة على تلك الدوائر التي يعتقد بوجود بعض التزوير فيها، وهو أمر محتمل في كل الأحوال. إلا أن الطريقة التي تعاملت بها قائمة دولة القانون والقائمة العراقية بشكل خاص لم تكن سليمة، إذ كان التهديد واضحاً وسلبياً على مستوى الوطن كله. وهو ما يفترض أن يدان أياً كان البادئ به أو الممارس له، إذ أشاع القلق والتحفز وبعض العدوانية في نفوس القوى الحزبية وفي صفوف المجتمع دون أدنى مبرر.

ومن الجدير بالملاحظة أن المفوضية المستقلة لم تحرك ساكناً وتدين هذه الممارسات وتتصدى لها من مطلق حيادي مستقل مطلوب.

(٤)

وقبل بدء الانتخابات، ومن أجل إشاعة الفوضى والخراب نفذت قوى عديدة لا يمكن حصرها بالقاعدة والبعثيين من أتباع عزة الدوري وحدهما، مجموعة من العمليات الإرهابية التي دللت على خمس مسائل جوهرية لم تنتبه لها الحكومة ولما تمارس دورها في وضع حدٍ لها، وهي:

١. هشاشة الوضع السياسي والحكومي والأمني واستمرار الصراعات التي كانت ولا تزال تنهش في كيانها وتضعف دورها في الحياة السياسية والأمنية والاقتصادية

٢. المبالغة في منجزات الحكومة وضعف يقظتها إزاء النشاط الإرهابي واعتقادها بأنها قد أنهت دور القاعدة وقوى البعث ألصدّامية وأن هذه القوى لم تعد قادرة على التحرك ضد الشعب

٣. كما أنها لم تضع في حسابها وجود قوى أخرى غير القاعدة والبعث الدموي من قوى دول الجوار التي تريد إشاعة الموت والفوضى والخراب في البلاد والبرهنة على عجز المالكي في توفير الأمن للعراق

٤. لا تـزال قـوى الأمـن الداخلـي والشرطة والجيش قليلة اليقظة وضعيفة القدرة على توفير جدي ومستمر للأمن الداخلي وحماية المواطنات والمواطنين من عبث القوى الإرهابية، إضافة إلى وجود اختراقات غير قليلة في هذه الأجهزة وفي نقاط التفتيش والرقابة

٥. التدخل المستمر من جانب دول وقوى الجوار في الشأن العراقي الداخلي واستمرار تأييدها ودعمها المباشر وغير المباشر لقوى الإرهاب في العراق ووجود قوى داخلية مستعدة حتى الآن، بسبب صراعاتها وعـدم تحقيق مصالحة مع القوى النظيفة منها، على حماية قوى الإرهاب ومنحها غطاءً واقياً ضد مطاردتها من قبل القوات العراقية.

(٥)

تميزت العملية الانتخابية في يوم الاقتراع بالهدوء ودون حوادث كبيرة، كما شهدت إقبالاً جيداً على صناديق الاقتراع وبمشاركة واسعة من بعض المناطق التي لم تشارك قبل ذاك بذات الهمة والحمية مدفوعة بالأجواء السلبية التي نشأت قبل الانتخابات بفترة قصيرة. فكان الاستقطاب، شاء الإنسان أم أبى، طائفياً لم يمنع من بروزه دخول بعض العناصر العلمانية والديمقراطية في البيتين الشيعي والسني، وبالتالي برزت قوائم تتحدث عن المواطنة ولكنها تعبر عن النسيج القومي والمذهبي في العراق، العرب الشيعة والعرب السنة والكرد. وغابت عن المجلس الجديد قوى التيار الديمقراطي العربي بكل مكوناتها واتجاهاتها الفكرية والسياسية وخسر الكثير من عناصر هذا التيار الذين كانوا في دورة المجلس ٢٠٠٥-٢٠٠٩ مقاعدهم في هذه الدورة.

لقد حصل حراك بسيط في هذه الدورة عن الدورة السابقة. استطاعت بعض قوى الإسلام السياسية الشيعية تعزيز مواقعها على حساب قوى أخرى فيه مثل حزب الدعوة والصدريين على حساب المجلس الإسلامي الأعلى، كما حصل نفس الحراك في القائمة العراقية وقوى الأحزاب الإسلامية السياسية السنية حيث تراجعت قوى التوافق والحزب الإسلامي كثيراً لصالح غيرها في هذه القائمة.

لقد استطاع المالكي من طرف وأياد علاوي من طرف آخر أن يحرزا على أكثر المقاعد لسببين، وهما: الاستقطاب الذي حصل في الآونة الأخيرة من الحملة الانتخابية من جهة، ونداءات الطرفين بالكف عن الطائفية والالتزام بالمواطنة العراقية من جهة ثانية، رغم عدم التزام الطرفين عملياً بالسبب الثاني.

(٦)

إن المشاركة النسبية الواسعة بالانتخابات (٦٢٪) ونتائجها والبدء بحوارات بين مختلف الأطراف واحتمال تشكيل حكومة عراقية تستند إلى قواسم مشتركة وأسس واضحة، رغم الصعوبات التي تعترض هذا الطريق والمدة الطويلة نسبياً التي يمكن أن تستغرقها هذه العملية، وتأييد العالم لنجاح العملية الانتخابية رغم نواقصها المعروفة، قد أشاع القلق الشديد والرعب في صفوف كل قوى وجماعات الإرهـاب المحلية والإقليمية والدولية فدفعها إلى استنهاض جماعاتها التي كان بعضها في قيلولة مؤقتة لتنفذ سلسلة من العمليات الإرهابية التي تشيع الموت الواسع والخراب وتثير الإحباط في نفوس الناس وتشدد الصراع بين القوى السياسية وتسمح ببروز اتهامات متبادلة في ضوء ما تثيره بعض القنوات الفضائية بإصرار بغيض ومقصود مستندين في ذلك إلى التهديدات التي صدرت في أعقاب الإعلان عن النتائج الجزئية المسيئة للعملية الانتخابية وبالطريقة البائسة التي مارستها وقدمتها المفوضية المستقلة للجمهور العراقي والإقليمي والدولي.

(٧)

على مدى أسبوع واحد وقعت سلسلة من العمليات الإرهابية الدموية الموجهة بشكل خاص صوب الهيئات الدبلوماسية وجماهير الشعب الكادحة. وهي هادفة إلى زعزعة ثقة دول العالم بحالة الاستقرار الممكنة وتأكيد هشاشة الوضع الأمني والسياسي في العراق وقدرة قوى الإرهاب على ممارسة عملياتها في وضح النهار وبالرغم من كل ادعاءات الحكومة بقدرتها على لجم الإرهابيين ومن يقف وراء كل ذلك. لقد فقد العدو الإرهابي أعصابه وراح يمارس تهديداته السابقة بقتل الناس ومنع عودة السلك الدبلوماسي الأجنبي إلى العراق وممارسة أعماله ضد أمن واستقرار الناس. هذه هي مهمة قوى الإرهـاب وهذا هو دورها، ومن يريد التيقن من ذلك فما عليه إلا أن يتابع قناة الشرقية والجزيرة ليتعرف بشكل دقيقٍ إلى ما يريده الإرهابيون ويسعون إليه حالياً. سوف لن تتوقف العمليات الإرهابية ما لم يطرأ شيء جديد على الوضع السياسي في العراق، فما هو المطلوب حالياً؟

(٨)

لقد قضيت عدة أسابيع في العراق والتقيت بالكثير من الناس من مختلف الاتجاهات الفكرية والسياسية ومن مختلف القوميات ومن أتباع الديانات والمذاهب الدينية، كما استمعت إلى الكثير من الآراء والملاحظات من كوادر قيادية في أحزاب سياسية ومن أعضاء في تلك الأحزاب، إضافة إلى أراء الناس البسطاء الذين يعون جيداً ما يجري في العراق. لقد عدت تواً من بغداد (٢٠١٠/٤/٥) وكففت عن الكتابة خلال فترة السفرة بهدف الاستماع بإذن صاغية إلى آراء من عانوا من صراعات ونزاعات القوى السياسية والأوضاع الاقتصادية والفساد المالي والإداري ومن اكتووا بنيران وعواقب عمليات قوى الإرهاب الدموية.

يدرك أغلب العراقيات والعراقيين، وخاصة أولئك الذين يتابعون الوضع السياسي ويعرفون علله ويعانون منها، أن حكومات وقوى دول الجـوار كانت ولا زالـت تتـدخل في شـؤون العراق الداخلية، إذ أن لكل من هؤلاء "مصالحه الحيوية" في العراق وضمن إستراتيجيته الإقليمية المناهضة لاستقرار العراق وسيادته على أرضه وقراراته. ولا يمكن لأي منا إيقاف هذا التدخل ما دامت هناك قوى داخلية تقبل بذلك وتعتمده في نشاطاتها السياسية. ولكن الذي يشير إليه الناس في العراق ويستغربون منه هو أن يتوجه السياسيون العراقيون إلى تلك الدول بطلب المساعدة لتحقيق التحالفات المنشودة في ما بينها. وهو الأمر المضحك المبكي لما آلت إليه هشاشة القوى والأوضاع السياسية في العراق، هشاشة وضعف الدولة العراقية. فمنهم من رحل إلى إيران واغتاظ الآخرون لأنهم لم يدعون إليها، وذهب آخرون إلى السعودية، واغتاظ آخرون لأنهم لم يدعون إليها ذلك، وكذا الحال حين رحل آخرون إلى سوريا والسعودية وإيـران في آن بطلب الدعم والمساعدة. ومنهم من رحب بالتدخل التركي في شأن الموصل وعموم العراق. ولا شك في أن كل تلك الزيارات خارج الصدد، إذ أن على العراقيات والعراقيين تدبير شأن بلادهم دون السماح بتدخل القوى والدول الأخرى.

(٩)

يواجه عراق اليوم إحدى حالتين:

×× إما الغوص في مستنقع الصراعات والنزاعات وتفاقم العمليات الإرهـابيـة التـي تسعى إلى تنشيطها قوى كثيرة داخلية وخارجية

×× وإما تحري القوى السياسية العراقية الفائزة في الانتخابات وغير الفائزة أيضاً عن حالة من قبول بعضها بالبعض الآخر وبنتائج هذه الانتخابات، بغض النظر عن الموقف الخاص لكل منها بها، والتحري عن قواسم وطنية مشتركة تنقل العـراق إلى شـاطئ الأمـن والاستقرار والسلام. وهي الحالة الأمثل والمطلوبة من قبل الشعب العراقي.

وهـذه الحـالة تعني القبول بما هو مسجل في الدستور العراقي والبدء بحـوارات جادة دون استبعاد أي طرف فائز، وكذلك الحوار مع غير الفائزين بغض النظر عن مشاركتهم أو عدم مشاركتهم في تشكيل الحكومة الجديـدة. إن المجتمع العراقي قد أعطى رأيه في أن لا يستبعد أي طرف فائز من المشاركة في تشكيل الحكومة. وحين الاتفاق على آليات تشكيل الحكومة ووضع برنامج سياسي واقتصادي واجتماعي وأمني وإقليمي ودولي مشترك لها، حينذاك يمكن أن تتشكل حكومة قوية قابلة للحياة من جهة، وربما تتشكل معارضة سياسية قوية نسبياً، سواء في داخل البرلمان أو خارجه، قادرة على التأثير في الأحداث نسبياً من جهة أخرى، وقادرة على تنفيذ البرنامج المشترك.

لا شك في وجود عقبات تبدو عصية على الحل مثل تحديد رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب بعد أن تم الاتفاق مبدئياً على رئيس الجمهورية، وكذلك توزيع الحقائب الوزارية بين المشاركين في بنية الحكومة الجديدة، إلا أن مواصلة المسيرة السياسية ومعالجة المشكلات القائمة وتعطيل وإنهاء نشاط وعمليات قوى الإرهاب والمقاومة غير الشريفة في العراق، هو الذي يفرض على الجميع الاستماع إلى صوت العقل والحكمة والتجربة المنصرمة للسير على طريق التعاون والتنسيق وليس التصارع والتنازع.

لا شك في وجود احتمالات وسيناريوهات كثيرة في تشكيل الحكومة الائتلافية، ولكن أكثرها أمناً هو دخول القوائم الأربعة في ائتلاف سياسي للسنوات الأربعة القادمة ببرنامج وطني ديمقراطي لحل المشكلات التي لم تعالجها الحكومة السابقة رغم ضرورة معالجتها برؤية جديدة تطمح إلى نشر الأمن والاستقرار والتفاهم في البلاد. إنه مطمح الناس الطيبين والبسطاء في العراق، فهل سيستمع سياسيو العراق إلى صوت الناس، صوت العقل والحكمة؟ هذا ما ستكشف عنه الأيام والأسابيع القادمة.

العـيـش فـي زمـنـين مختـلـفـين:

سـيـاسـة الـقـرون الـوسـطى والاسـتـهـلاك المـعـاصـر والحـديـث

استعرضنا في مقالنا السابق (حان الوقت لكي نقلع شوكنا بأيدينا دون انتظار الآخرين!) كيف كان يفكر العقل السياسي العربي، وكيف طغت الشعارات الجوفاء على التفكير السياسي العربي، وقادت هذه الشعارات إلى نكبات عربية كثيرة، ومنها نكبة فلسطين ١٩٤٨ ثم النكبة الثانية وكانت عربية عامة عام ١٩٦٧.
فهل هذا كان كل ما هناك، من مهازلنا السياسية والفكرية؟
أم أن في الجراب مهازل أخرى، تضاف إلى ما كنا قد استعرضناه سابقاً؟

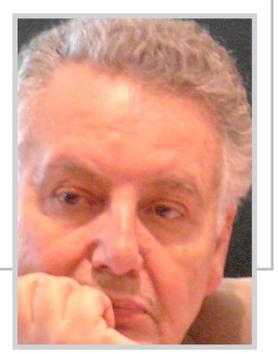

شاكر النابلسي

مشاهد أقـرب إلى الـروايـات العلمية

كنا قبل شهرين من الآن، قد درجنا على استعراض الهمِّ الوحدوي العربي. فقمنا بإضاءة هذا الهمِّ من كافة جوانبه، باعتباره كان - وما زال حتى الآن - من أهم المحاور السياسية التي تشغل بال العرب من حين لآخر. ولنا من ذلك هذا المثال الحي، الذي يصبُّ في النهاية في مجرى النهر نفسه.. نهر الخيبة والهزيمة والفشل. وكان بودنا أن يكون حديثنا عن الظفر والنجاح والنصر، ولكن الواقع العربي المؤلم، دفعنا إلى هذا دفعاً، لا مهرب منه.

ففي العام ١٩٨٨ قام "مركز دراسات الوحدة العربية" ببيروت، بعقد ندوة تحت عنوان "العرب والعالم"، اشتركت فيها مجموعة من المفكرين والمحللين السياسيين العـرب، الـذيـن وضعوا تصوراً لمشهد الوحدة العربية، الذي على افتراض بأنه سيتحقق في العام ١٩٩٠، مما ذكرنا بالروايات العلمية Science Fictions التي انتشرت في الغرب، والتي نشاهدها في السينما أحياناً. وقال المشاركون - وهم كوكبة من كبار المفكرين والمحللين والمؤرخين السياسيين في العالم العربي. ولا نريد هنا أن نذكر أسماءهم تحاشياً للإحراج - في هذه النـدوة أن تحقيق الوحدة العربية سوف يؤدي إلى تغيرات وخطوات كثيرة. وكانت النتيجة أن لا وحدة قامت، ولا تغيرات حصلت، ولا خطوات تحققت.

أوهامنا كسراب بقيعة

وكانت حصيلة تلك النـدوة عـام ١٩٨٨ مجموعة من الأوهام وصفها القرآن الكريم بقوله "كسراب بقيعة يحسبه الظمآن ماءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً" (النور:٣٩). ومن هذه الأوهام:

■أن قيام الوحدة العربية سوف يؤدي إلى نمو في النزعات القومية لدول الجوار. ولكنا نلاحظ الآن، وبعد مضي أكثر من عشرين عاماً على تلك الندوة، أن النزعات القومية لدول الجوار قد نمت بشكل كبير ومخيف.

■أن قيام الوحدة العربية سوف يؤدي إلى تغيير في موازين القوى الدولية والإقليمية. ولكننا نرى الآن، أنه بدون هذه الوحدة -التي لم تتحقق - تم تغيير موازين القوى الدولية والإقليمية في المنطقة نتيجة لعوامل كانت مستبعدة، وعلى رأسها انهيار المنظومة السوفيتية عام ١٩٩١.

■سوف تكون هذه الوحدة سبباً في اتساع موارد دول الوحدة. وهذا توقع يحتاج إلى كثير من الشرح والاستدلال.

■سوف تسبب هذه الوحدة في تكثيف علاقات الدول العربية الموحَدة مع الدول الصناعية ومع دول العالم المنتجة للمواد الخـام. ولنـلاحظ، أن الفكر العـربـي - وخاصة العلمي والاقتصادي منه - أقرَّ في نهاية الثمانينات بأن لا وحدة عربية يمكن لها أن تنجح إلا بوجود تبعية للدول الصناعية، شرقية كانت أم غربية. وأن دعوى الحياد الإيجابي في الخمسينات والستينات، كانت لا تتعدى الشعارات الإنشائية غير الواقعية التي عبأت الشارع العربي ضد الغرب، أو ضد الشرق أحياناً. ولكن يجب أن نعرف هنا ما هي حدود هذه التبعية: هل هي قاصرة على التبعية الصناعية والعلمية فقط، أم تتعداها إلى التبعية السياسية والعسكرية ؟

أضغاث أحلام

وراح المشاركون في هذه الندوة إلى بسط استطلاعاتهم، وكأنهم يقرؤون المستقبل العربي في الفنجان، كما فعل مَنْ هم قبلهم، أو كأنهم يضربون في الوَدَعْ.

فماذا قرءوا في ذلك الفنجان؟

وماذا رأوا في ذلك الوَدَعْ؟

قالوا أن دولة الوحدة العربية - فيما لو قامت في التسعينات - سوف تتماهى مع الـوحـدة الأوروبـيـة الـتـي قـامـت في الفترة نفسها، وستكون "الدولة العربية الاتحادية"، هي القطب الدولي الأقرب جغرافياً إلى أوروبـا الغربية، والـذي هو بمثابة بوابتها إلى آسيا وأفريقيا. وستكون العلاقة بين "الدولة العربية الاتحادية" والجماعة الأوروبية الموحدة أكثر توازناً. ومن المحتمل أن يتجه الطرفان كل منهما إلى الآخر. وسوف يتسع مجال التعاون السياسي بينهما، في ظل غياب أو ضعف العامل الأمريكي في صناعة قرار الجماعة الخـارجـي. (علـى الـديـن هـلال وآخـرون، "العرب والعالم"، ص ٢٥٠-٢٥٤).

حقائق مُناقضة على الأرض

فهل كانت حصيلة تفكير المشاركين في هذه النـدوة، تعود إلى عصر المماليك في القرون الوسطى، في حين أنهم يعيشون في القرن الحـادي والعشرين وعلى أعتاب الألفية الثالثة، وأمـام تحـديـات وأمثلة واقعية، وعلى رأسها "الاتحاد الأوروبي"، الذي بدأ العمل له منذ ١٩٥١ - ١٩٥٧ بمشاركة ست دول فقط، والـذي كـان على وشك الولادة الكبرى (٢٧ دولة) في عام ١٩٩٢ بموجب معاهدة ماسترخت، وقد تم ذلك فيما بعد.

لقـد نسـي المشـاركـون في نـدوة "مركز دراسات الوحدة العربية"، حقائق كثيرة على الأرض العربية، تحول بين أن تصبح "الدولة الاتحـاديـة العربية" المتخيّلة، متكافئة مع الاتحـاد الأوروبـي لأسباب كثيرة منها:

١. أن المجتمع الأوروبـي الذي توحّد في "الاتحاد الأوروبي"، كان مجتمعاً عَلْمانياً وعلمياً، في حين أن المجتمع العربي مجتمع ديني متزمت، بعيد عن العلم وضوابطه، وتحكمه الخرافات والأساطير، كما سبق وقرأنا.

٢. أن الوحدة الأوروبية قامت على وحدة المصالح والمنافع المتبادلة بين الدول، وعلى أسس اقتصادية بحتة أكثر منها سياسية. فلا مطالب بالزعامة الأوروبية حيث أن كافة رؤساء الدول منتخبون، يحكمون لدورة واحدة، أو لدورتين على الأكـثـر. وفقـراء "الوحدة الأوروبية" كانت لهم منافع في أموال أغنياء "الوحدة الأوروبية". وأغنياء "الوحدة الأوروبية"، كانت لهم مصالح في أسواق وعمال فقراء "الوحدة الأوروبية". في حين أن الوحدة العربية - فيما لو قامت - ستكون وحدة اللغة والدين والجغرافيا والتاريخ.. الخ. أما الثروة النفطية العربية، فقد كانت - وما زالت - عائقاً وسبباً لرفض الوحدة من قبل شعوب الخليج كما بيّن لنا استطلاع سعد الدين إبراهيم اليتيم، عام ١٩٨٠.

٣. أن "الوحدة الأوروبية"، قامت ليس كرد فعل على استعمار محتمل، أو احتلال ممكن، كما هو الحال في الوحدة العربية، فيما لو قامت.

عـودة إلى فكـرة التجمعات الوحدوية

والمهم في هذه الندوة أن نلاحظ، أن فكرة التجمعات الوحدوية المتماثلة (الخليج العربي، وادي النيل، بلاد الشام، المغرب العربي) التي كانت سائدة في القرون الوسطى في عصر العثمانيين والمماليك، عادت إلى الظهور من جديد. وتبيّن لنا في استطلاع الرأي العام العربي في مسألة الوحدة، الذي جري في العام ١٩٨٠، أنها الخطوة المستحبَّة، حيث وافق عليها ٧٢ بالمائة من المبحوثين. وهذه التجمعات هي التي كانت سائدة في القرون الوسطى، لكي يسهُل على العثمانيين والمماليك حكمها، وتحصيل الضرائب منها.

الضوء الكاشف للزوايا المظلمة

سوف يبقى موضوع الوحدة العربية، هو الضوء الكاشف للزوايا المظلمة في الفكر السياسي العربي المعاصر. فمن خلال هذا الضوء الكاشف، يمكن أن ندرك حقائق كثيرة عن الواقع العربي، منها:

١- أن المثقفين يعتقدون، أن للمثقفين دوراً كبيراً في إقامة الوحـدة العربية. وأن الوحدة الثقافية هي أساس أية وحدة عربية ستقوم مستقبلاً. فالاجتماعات الثقافية هي التي سيكون لها أكبر الأثر في تعزيز الروابط الموحدة للشمل العربي. ولكن الشواهد العربيَة على أرض الواقع كانت تقول بتهميش دور المثقفين. وأن الوحدة العربية - إذا ما تمّت بين بلد وآخر -رغبة حكام وليست رغبة شعوب، ولا دور للمثقفين فيها.

٢- أن تحقيق الوحدة العربية هو في حقيقته مشروع لإنشاء قوة عظمى جديدة يأتي ترتيبها - بمعايير القوة ورغم تخلفها الاقتصادي - بعد الولايات المتحدة والاتحـاد السوفيتي (بعد زوال الاتحاد السوفيتي سيكون ترتيب هذه القوة إذنٍ بعد أمريكا والاتحاد الأوروبـي.. فهل تمّ ذلك؟!)، لأن التحكم في مخزون النفط، أكثر فعالية في توازنات القوة الدولية من تأثير القوة النووية الصينية مثلاً، أو الإيرانية. وهـذه الدولـة لـن تـؤثـر بكفاءة النموذج الواعد فقط، ولكن أيضاً بأسلحة قوة، لا تمتلكها إلا الدول العظمى!

٣- إن الوحدة العربية المطلوبة الآن هي الوحدة التدرجية، التي تبدأ بخطوات عملية ملموسة وفي ميادين محددة، كأن تبدأ بتوحيد سعر البطاطس والطماطم كما فعلت الدول الأوربية، أو أن تبدأ بإلغاء تأشيرة الدخول أو غيرها من الإجراءات الأولية. فالتصور العاطفي للوحدة هو الـذي يتصـور مجيئها كالطوفان، مرة واحـدة أو دفعة واحـدة. وأن الوحدة العربيـة لا يمكن أن تُبنى على وحدة التراث، ولا على استعادته، وإنما ينبغي تأسيسها على وقائع الحاضر، وهي لن تجد تبريرها إلا فيما يمكن أن تقدمه من حلول أفضل للمشاكل المعقدة التي يطرحها هذا الحاضر. وباختصار إن الوحدة تُبنى على مشاريع المستقبل، لا في خرائب الماضي.

٤- لقد لعب القصور الذاتي في الحركة القومية العربية دوراً مهماً في إفشال مشاريع الوحدة العربية في الخمسينات والستينات، والتي بلغت في فترة واحدة فقط (١٩٥٢-١٩٧٠) ستة مشاريع وحدوية.

٥- ما زال المفكرون العرب مختلفين حول أيهما يجب أن يتقدم الآخر لكي يتم تحقيق الوحدة الشاملة: الوحدة الاقتصادية، أم الوحدة السياسية؟

فمفكر قومي كنديم البيطار، يرى أن الوحدة السياسية هي الطريق لتحقيق الوحدة الاقتصادية. و"أن التجارب التي تحققت فيها الوحدة السياسية تكشف عن أن الاتحاد السياسي كان يتقدم الاتحاد الاقتصادي. وأن توحيد اقتصاد الدول التي دخلت في تجارب وحدوية ناجحة، كان بعد قيام وحدتها السياسية وليس قبلها. فإنجلترا لم تقض على الحواجز الجمركية إلا بعد توحدها، وكذلك الدنمارك، وسويسرا، وإسبانيا" (النظرية الاقتصادية والطريق إلى الوحدة العربية، ص ١٠٥).

ولو نظرنا إلى هذا الكلام الآن، لوجدناه كلاماً قديماً قد تجاوزه الزمن وتجاوزه التاريخ، سيما عندما يقول البيطار من أن " الـدول الأوروبـيـة قـد عـجـزت عن تحقيق الـوحـدة الاقتصادية حتى الآن، وتحقيق وحدة العملة ،أو تحقيق سياسة مشتركة وأن ما حصل هو تحقيق شكل من أشكال الوحدة الجمركية وليس وحدة اقتصادية".

فالوحدة الاقتصادية الأوروبية قد تحققت إلى حد كبير، وصدرت العملة الأوروبية الواحدة "اليورو"، كما صدرت قرارات أولية بالتوحيد السياسي، وكان أولها توحيد تـأشـيرات الـدخـول إلى الـدول الأعـضـاء في تـأشـيرة واحـدة، (فيزا الشينغن) لأكثر من ٢٥ دولة أوروبية، وإلغاء تأشيرات الدخول فيما بينها.

هل حقاً أننا نعيش في زمنين مختلفين؟!

من الكتاب السياسيين الواقعيين من كان متشائماً جداً من المستقبل العربي. ولعل مرد هذا التشاؤم الواقع العربي المنحط في الثمانينات من القرن الماضي، وما بعد ذلك. وقد بلغ التشاؤم لدى بعضهم، أن وصفوا الواقع العربي في النصف الثاني من القرن العشرين، بأنه واقع القرون الوسطى. والحقيقة، أننا ونحن على أبواب الألفية الثالثة، وفي بدايات القرن الحادي والعشرين لا زلنا نعيش في منطق وواقع القرون الوسطى من خلال عدة مظاهر منها، هذه الأنظمة الديكتاتورية العشائرية والحزبية والعائلية. ومنها تحوّل بعض بلدان العالم العربي إلى أنظمة جمهورية/ ملكية (جملكية). ومنها هذه الدساتير العربية، التي تعود في بعض نصوصها إلى القرون الوسطى، حيث كان يسود منطق الحق الإلهي المطلق للحاكم. وإن خير ما في الحكم الرشيد، هو التداول - تداول النخب والأجيال - على الحكم. وشر ما في الاستبداد، هو الديمومة.

فهل نحن الآن حقاً نعيش - سياسياً - في القرون الوسطى، كما قال الكاتب والصحافي المصري الراحل أحمد بهاء الدين؟ (شرعية السلطة في العالم العربي، ص ٢١٩). ولكنا نحرص على العيش - استهلاكياً - في القرن الحادي والعشرين. تلك هي المفارقة العربية الكبرى، والانفصام الذاتي العربي!